مسؤول: ترامب مستعد لتشديد العقوبات على روسيا

موسكو: العقوبات الأمريكية الجديدة «تضر» بمصالح البلدين

المتحدث باسم الكرملين ديمتري بيسكوف

واشنطن – موسكو – «وكالات»: حذر الكرملين الإثنين من أن أي عقوبات أمريكية جديدة على روسيا، «تضر» بمصالح البلدين في وقت يستعد الكونغرس، لإقرار حزمة من الإجراءات العقابية ضد موسكو.

وقال المتحدث باسم الكرملين ديمتري بيسكوف: «نعتبر استمرار نهج العقوبات غير مفيد ويضر بمصالح البلدين».

من ناحية أخرى قال البيت الأبيض إن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، مستعد للتوقيع على تشريع يشدد العقوبات على روسيا بعد أن توصل زعماء مجلسي الشيوخ والنواب إلى اتفاق على مشروع قانون لاتخاذ موقف أكثر صرامة ضد موسكو.

وقال أعضاء ديمقراطيون بالكونغرس يوم السبت إنهم توصلوا لاتفاق مع الجمهوريين يسمح بفرض عقوبات جديدة على روسيا وإيران وكوريا الشمالية، في مشروع قانون من شأنه أن يحد من أي جهود محتملة قد يبذلها ترامب لرفع العقوبات على موسكو.

وقال مسؤول بالبيت الأبيض أمس الأحد، إن رأي الإدارة الأمريكية في التشريع تبلور بعد إجراء تعديلات بما في ذلك إضافة فرض عقوبات على كوريا الشمالية.

وأضاف أن الإدارة «تدعم توجه مشروع القانون ولكنها لن تبت في الأمر بشكل قاطع إلى أن تصدر النسخة النهائية من التشريع ولا تجري المزيد من التعديلات».

وواجه ترامب مقاومة من كل من أعضاء الكونغرس الجمهوريين والديمقراطيين لتعهده بتحسين العلاقات مع موسكو، وتلقي تحقيقات حول علاقات محتملة بين حملة ترامب الانتخابية وروسيا بظلالها على الإدارة الأمريكية، وقال ترامب إن حملته لم تتواطأ مع موسكو.

ويسعى الجمهوريون والديمقراطيون من خلال مشروع القانون الجديد إلى معاقبة روسيا لضمها شبه جزيرة القرم من أوكرانيا والتدخل في انتخابات الرئاسة الأمريكية عام 2016، وينفي الرئيس الروسي فلاديمير بوتين التدخل في العملية الديمقراطية الأمريكية.

وقال عضوان بمجلس الشيوخ إنهما يتوقعان حصول التشريع على أصوات تكفي لإحباط أي استخدام محتمل من جانب ترامب لحق النقض (فيتو).

وكان مسؤولون بإدارة ترامب اجتمعوا في الأسابيع الأخيرة مع أعضاء بالكونغرس لمناقشة أجزاء في نسخة مجلس الشيوخ من مشروع القانون، بما في ذلك مطالبة ترامب بالحصول على موافقة الكونغرس قبل تخفيف العقوبات.

وقال أعضاء بالكونغرس بينهم السناتور الجمهوري جون تيون والسناتور بن كاردين إن مشروع القانون يحظى بتأييد واسع من الحزبين.

وقال تيون القيادي البارز بالحزب الجمهوري لبرنامج (فوكس نيوز صنداي): «أعتقد أنه سيمر بأغلبية كبيرة مرة أخرى في مجلس الشيوخ تمنحه حصانة من حق النقض».

وذكر مدير الاتصالات الجديد في إدارة ترامب انتوني سكاراموتشي، أن الرئيس لم يقرر بعد ما إذا كان سيوقع على مشروع قانون العقوبات، وأضاف لشبكة (سي.إن.إن) «أعتقد... أنه سيتخذ القرار قريبا».

وقال مكتب زعيم الأغلبية في مجلس النواب كيفن مكارثي، إن المجلس سيصوت على مشروع القانون اليوم الثلاثاء.

وسيتطلب التشريع أن يقدم ترامب تقريرا للكونغرس بشأن أي إجراءات مقترحة «سلغير بشكل كبير» من السياسة الأمريكية تجاه روسيا، بما في ذلك تخفيف العقوبات أو عودة موقعين دبلوماسيين روسيين في ماريلاند ونيويورك كان الرئيس السابق باراك أوباما امر بإخلائهما في ديسمبر.

وسيكون أمام الكونغرس 30 يوما لعقد جلسات ثم التصويت لصالح تأييد أو رفض تعديلات ترامب المقترحة.

الصين: سوف ندافع عن المنطقة الحدودية مع الهند «بأي ثمن»

المنطقة الحدودية المتنازع عليها بين الصين والهند

بكين – «وكالات»: قال المتحدث باسم وزارة الدفاع الوطنية الصينية، أمس الإثنين، إن «الصين طالبت الهند بسحب قواتها من منطقة حدودية متنازع عليها»، قائلاً إنها سوف تدافع عن منطقتها «بأي ثمن».

ويشار إلى أن الدولتين تتنازعان على منطقة جبلية بالقرب من الحدود مع الصين والهند وبوتان.

وتريد الصين بناء طريق عبر منطقة دوكلام بلاتياو المتنازع عليها. وردت الهند على ذلك بإرسال جنود لطرد عمال البناء التابعين للجيش الصيني.

وقال المتحدث باسم الوزارة ووفيان إن قوات الحدود الصينية «اتخذت إجراءات الدفاع الأولية» في المنطقة، وسوف تقوم بتعزيز نشر القوات والتدريب.

وأضاف أن الصين طالبت الهند «بتصحيح أخطائها، والابتعاد عن أي أعمال استفزازية»، مشيراً إلى أن الصين سوف تدافع عن سيادتها على أراضيها «بأي ثمن».

وتأتي التصريحات بعد أيام من تصريح وزيرة الخارجية الهندية سوشما سواراج في البرلمان بأن تصرفات الصين تصل إلى حد كونها «تحديا لأعنتاء».

وقالت سواراج أمام مجلس النواب الخميس الماضي: «هذه المرة أحضروا حفارات وجرافات، ويعتزمون الوصول إلى التقاطع بين الهند والصين وبوتان».

ويشار إلى أن الهند والصين تتنازعان بشأن عدة أقسام على حدودهما التي تمتد لمسافة 3500 كيلومتر، غير المحددة بصورة جيدة، ومعظمها يمر عبر نطاق الهيمالايا.

ويعد الخلاف الذي وقع في دوكلام، الذي بدأ منذ أكثر من شهر، ليس الأول بين الدولتين.

وكانت الهند والصين قد خاضتا حربا بسبب حدودهما عام 1962.

تظاهرات على ضوء الشموع ضد تعديل النظام في بولندا

تظاهرات في بولندا

شارك آلاف المتظاهرين حاملين الشموع في مسيرة إلى المحكمة العليا البولندية أمس الأحد ضد تعديل قضائي مثير للجدل، وأمام مقر المحكمة العليا في وارسو هتف المتظاهرون «الدستور! الدستور!».

وكان مجلس الشيوخ البولندي أقر السبت تعديلا يطال المحكمة العليا على الرغم من تحذيرات الاتحاد الأوروبي وواشنطن وتجاهلا تظاهرات ضخمة ضد التعديل الذي يعزز سيطرة السلطة السياسية على المحكمة.

وبعد موافقة النواب الأربعاء الماضي على القانون الذي يحيل كل قضاة المحكمة العليا على التقاعد، أقر 55 عضواً في مجلس الشيوخ القانون الذي عارضه 23 عضواً، وامتنع عضوان عن التصويت، ولا يزال يحتاج التعديل توقيع الرئيس اندريه دودا المنتمي إلى حزب العدالة والقانون لكي يصبح نافذاً، وقد طالبه المتظاهرون برد مشروع القانون.

وقالت الطبيبة كارولينا خوربي (29 عاماً) المشاركة في التظاهرة «لقد جئنا خصيصاً مع مجموعة من 14 شخصاً من فروكلاف للتظاهر ضد السيطرة على المحاكم». وتابعت خوربي «نحن نطالب الرئيس باستخدام حقه بالرفض رغم أن أمالنا ليست كبيرة».

والتعديل هو الأخير في سلسلة تعديلات قانونية مثيرة للجدل يصر حزب العدالة والقانون المحافظ الحاكم على ضرورتها لتعزيز فعالية النظام القضائي ومحاربة الفساد.

ووصف الكيميائي ميشال بياليك (30 عاماً) المشارك بدوره في المسيرة بأنها «لحظة تاريخية لبلادنا»، مضيفاً أنه «علينا أن نقاتل من أجل حرية المحاكم والديموقراطية». وحمل المشاركون في التظاهرة، التي ضمت عدداً أكبر من الشباب مقارنة مع التظاهرات السابقة، الشموع وتمت قراءة مقاطع من الدستور من على منصة أمام المحكمة العليا.

وشهدت مئات البلدات البولندية أمس تظاهرات مماثلة بحسب وسائل إعلام قريبة من المعارضة. وطلبت المفوضية الأوروبية من الحكومة البولندية «تعليق» التعديلات في السلك القضائي ولوحت بتفعيل المادة السابعة من اتفاقية الاتحاد الأوروبي» أي فرض عقوبات مثل تعليق حق بولندا في التصويت داخل الاتحاد.

والأسبوع الماضي قال النائب الأول لرئيس المفوضية الأوروبية فرانس تيمرمانس إن «مشاريع القوانين المقترحة ستقضي على ما تبقى من استقلالية للقضاء وستضع السلك القضائي تحت سيطرة الحكومة».

رئيس الفلبين: الحملة ضد المخدرات مستمرة

الرئيس الفلبيني رودريغو دوتيرتي

مانيلا – «وكالات»: تعهد الرئيس الفلبيني رودريغو دوتيرتي اثناء خطابه السنوي أمام البرلمان الإثنين، بالمضي في حربه على المخدرات المثيرة للجدل والتي أدت إلى مقتل الآلاف، متحدثا عن انتهاج سياسة «العين بالعين» لإقرار العدالة.

وخصص دوتيرتي قسماً كبيراً من خطابه السنوي «حول وضع الأمة» دفاعاً عن سياساته الرامية إلى فرض القانون والنظام، والتي عززت شعبيته في انظار الكثير من الفلبينيين، لكنها لقيت إدانة المجموعات الحقوقية ومعارضين.

قال دوتيرتي لأعضاء مجلسي النواب والشيوخ: «أبدا كانت مدتها، فالمعركة متواصلة ضد المخدرات الممنوعة، لأنها أصل كثير من الشرور والمعاناة الطائلة».

تابع: «ستتواصل المعركة، بلا هوادة رغم الضغوط الدولية والمحلية، ولن تتوقف حتى يفهم الذين يتاجرون بالمخدرات أن الأجدر بهم التوقف، وإلا فالبديل هو السجن أو الجحيم».

في العام الفائت، أحرز دوتيرتي فوزاً كاسحاً في الانتخابات الرئاسية بعدما وعد بحملة غير مسبوقة على المخدرات، ومنذ تولى منصبه في 30 يونيو 2016، اعلنت الشرطة عن قتل حوالي 3200 شخص في الحرب التي اعلنها على الممنوعات.

كما قتل أكثر من 2000 شخص آخرين في جرائم متصلة بالمخدرات بحسب بيانات الشرطة، وأشارت مجموعات حقوقية أن عددا كبيرا من هؤلاء قتلوا بيد مجموعات أهلية مسلحة مرتبطة بالحكومة.

كذلك حث دوتيرتي النواب الإثنين على إعادة إقرار عقوبة الإعدام.

وقال: «أطالب الكونغرس العمل على تشريع يعيد العمل بعقوبة الإعدام في ما يتعلق بالجرائم الشائنة، وخصوصا تجارة المخدرات الممنوعة»، مشددا على أن الإعدام قصاص رادع.

وتابع أن المسائل تحل «في الفلبين في الحقيقة على أساس العين بالعين والسن بالسن، إن أخذت حياة فعليك أن تموت ثمنا لذلك، إنها الطريقة الوحيدة لتصفية الحساب».

وأقر مجلس النواب هذا العام مشروع قانون لإعادة العمل بعقوبة الاعدام، ما زال ينتظر التصويت عليه في مجلس الشيوخ.

الأمم المتحدة تتهم أستراليا بخرق اتفاق حول توطين اللاجئين

اتهامات لاستراليا بخرق اتفاق توطين اللاجئين

نيويورك – «وكالات»: اتهمت الأمم المتحدة الاثنين أستراليا، بالتراجع عن اتفاق باعتماد موقف أقل تشددا حيال طالبي اللجوء والسماح باعادة توطين عدد ممن أرسلتهم إلى مراكز احتجاز خارج اراضيها.

وقال المفوض الأعلى للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فيليبو غراندي، إن كانبيرا كانت وافقت في اتفاق موقع مع واشنطن في نوفمبر الماضي، على ان تستقبل الولايات المتحدة عددا ممن تحتجزهم أستراليا في مراكز اللاجئين في المحيط الهادئ، مقابل السماح بدخول قسم ممن لديهم روابط اسرية في أستراليا.

وقال غراندي في بيان «وافقنا على ذلك ضمن اتفاق واضح بالسماح بتوطين اللاجئين الذين لديهم روابط أسرية في أستراليا».

وتابع المفوض الأعلى لشؤون اللاجئين ان «أستراليا أبلغت المفوضية العليا للاجئين ان حتى هؤلاء ترفض استقبالهم».

وأضاف غراندي ان هؤلاء كما وآخرين في مخيمات ناورو وجزيرة مانوس في بابوا غينيا الجديدة، تم إبلاغهم أن لا خيار أمامهم سوى البقاء حيث هم أو نقلهم إلى كمبوديا أو الولايات المتحدة.

من جهتها، اعلنت وزارة الهجرة الأسترالية ان الأمور كانت دوماً على هذا النحو.

وأعلنت الوزارة ان «موقف الحكومة الائتلافية واضح، ولم يتغير ان اولئك الذين تم نقلهم إلى مراكز للاجئين لن يتم توطينهم في أستراليا».

بدوره، أكد الاحد وزير الهجرة الأسترالي بيتر داتن هذا الموقف.

وقال داتن لشبكة «سكاي نيوز» الإخبارية «لا، لن يأتي أحد من اللاجئين إلى أستراليا، قلت ذلك باستمرار، رئيس الوزراء قال ذلك باستمرار، وكذلك فعل رئيس الوزراء السابق نوتي أبوت».

وكان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أثار شكوكاً حول ترتيبات الاتفاق، بعد أن هاجم رئيس الوزراء الأسترالي مالكولم تورنبول خلال مكالمة هاتفية مطلع العام الجاري، واصفاً الاتفاق بأنه «غبي»، قبل ان يوافق لاحقاً على المضي في تنفيذه.

وقال غراندي «من أجل تفادي إطالة هذه الأزمة لا خيار أمام المفوضية العليا للاجئين سوى دعم خيار ترحيل اللاجئين المتواجدين في بابوا غينيا الجديدة وناورو إلى الولايات المتحدة، حتى أولئك الذين لديهم روابط أسرية في أستراليا».

أفغانستان: قتلى وجرحى بانفجار سيارة مفخخة في كابول

كابول – «وكالات»: قال القائم بأعمال وزير الداخلية الأفغاني نجيب دينش، إن «عدد قتلى تفجير سيارة ملغومة في غرب العاصمة الأفغانية كابول، أمس الإثنين، ارتفع إلى 12، مع إصابة ما لا يقل عن عشرة أشخاص».

وأضاف المسؤول أن «عدد الضحايا قد يرتفع بشكل أكبر. وكانت الشرطة قالت في وقت سابق إن «انتحاريا فجر سيارة ملغومة في المنطقة الغربية من المدينة، مما أدى إلى سقوط ما لا يقل عن خمسة قتلى على الرغم من أن هدف هذا الهجوم لم يُعرف بعد».